فنبهم مع الاصرار وانما كان يقولوا على الله لانهم المحرفون بالكتاب فزعمهم وظاهر
حالهم انهم انما يقولون ويفعلون بمقتضاه والاخذ عنه وليس هذا من قول
المجبرة كما زعمه الكشاف لانهم لا يثبتون القول بالمغفرة بل يرجون ذلك وانما
هو اقرب الى قول المرجية الذين يزعمون انه لا وعيد لاهل الصلوة بل قول المرجية
اقبح وان لا نقولوا مغفرة لما اخذ عليهم اى انهم يعلمون انهم قد نهوا عن التقول على الله
بمثل ما ذكر وما نقل في الكشاف عن التورية من ارتكب ذنبا عظيما فانه لا يغفر
الا بالتوبة ان وجد الى صحة هذا النقل طريق احتمل الذنب العظيم الكفر لان العظم اعم
من الكبيرة عن الكفر فهما عامتان صحة النقل وتعين غير الكفر الا ان الزمخشري في هذه
المسئلة مركبة جموح لا يستطيع ان يلوى معه على نصيح قوله والذين يمسكون
بالكتاب الآية يحتمل ان المراد القرآن او جنس الكتاب ويخ لا اشكال سواء اريد
بالموصول العموم او اهل الكتاب خاصة ويحتمل ان يراد غير القرآن فلا يصدق في
اليهود لانهم لو استمسكوا بالكتاب لامنوا بعيسى فلا يصح الا فيمن لم يبدل
من النصارى وفي الآية دليل على ان الكتب القديمة محفوظة وان التحريف لم يعمها
عليهم بل كان متميزا ويشمله قل يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة
والانجيل فلو لم تكن محفوظة لما نفعهم اقامتها قوله تعالى واذ نتقنا الجبل فوقهم
كانه ظلة فيها انه يصح التكليف مع الالجاء اذ الالجاء اعظم من رفع الجبل فوقهم وقال
لهم ان لم يسلموا ما امرتم به وقع عليكم وقد اشبعنا القول في ذلك في العلم
الشامخ قوله تعالى واذ اخذ ربك من بني ادم الآية اطبق المتاخرون
الزمخشري وغيره على الحمل على المجاز عن نصب الادلة الدالة على الربوبية
ولزوم الاقرار بها والذي عليه السلف الاول الاخذ بظاهر التفسير النبوي
ان الله اخرج من ظهر ادم جميع ذريته منهم كاللؤلؤ ومنهم سواد وهم اصحاب
اليمين واصحاب الشمال ثم اخذ عليهم الميثاق وخلط بعضهم في بعض

هذا

هذا محصل معنى الاحاديث والروايات كثيرة لا يبعد فيها دعوى التواتر المعنوي فان قلت
ما الحامل للمتاخرين على ترك القول بالظاهر والاضراب صفحا عن التفسير النبوي كما فعله
الزمخشري قلت امور منها ان الحكم على العدم وما في الاحكام الوجودية غير معقول
وكيف يتصف المعدوم بوصف حسي موجود ومنها ان الحديث انهم اخرجوا من ظهر ادم
بانفراده والقرآن من بني ادم ومنها انا لا نذكر ذلك الميثاق الان وانما كان ليلا
يدعى الغفلة يوم القيمة كما هو صريح الآية الكريمة فما لم يذكره في دار التكليف غير معقول
والجواب عن الاول انه غير ممتنع ولا بعد ان يوجد بهم الله سبحانه نوعا من الوجود
يصح معه ذلك سواء استمر ذلك النوع بعد او زال فقد خلقت الارواح قبل
الاجساد بالفي عام وكم حلبة غافل لا يخاطب في هذا المقام والا فهو واضح وقد
امنوا بما خفي من ذلك مما يكثر تعداده وما اوتيتم من العلم الا قليلا فالذي يتطلع الى
التفاصيل ويتكلفها يصيبه اكثر من هذا وانما للمرء ما اعطي واكثر ما اعطينا غير
مفصل والجواب عن الثاني انه لا تنافي بين كون كل من ظهر ابيه والمجموع من ظهر ادم
ويكون تلك الاخراجة التي وقعت دفعة مثل هذا الاخراج المعرق او نحوه والحديث
لا يابى ذلك والجواب عن الثالث اقتضت الحكمة ان ينسيهم ذلك العهد في هذه
الدار ويكلفهم بالادلة الدالة على مثل مقتضاه حتى كانهم مخاطبون ذلك الخطاب في كل
اوان فان امكن ادعاؤهم الغفلة وعدم الالتفات الى الادلة لم يمكنهم ذلك في العهد
الاول لانه صار مذكورا لنا باخبار الرسول صلعم فهو كشهادة خزيمة وشهادتنا
على الامم الماضية وفي الاخرة قد صار واذا ذكرن له كما يذكرون دقيق اعمالهم وجليلها
مع نسيانهم لها او لاكثرها مثل ذلك ثم الآية عامة لبني ادم وما في الكشاف من
حمله على اليهود عدول عن الظاهر بلا ملجئ وما اعتل به لا يسوغ ذكره وهو ظاهر
هذا ولا بعد ان يراد بالاخذ ما يعم الاول والاخر وكذلك الاخراج لانهما مطلقان
في الآية والمطلق يصلح للتعدد ويكون الحديث قد حكى صورة مما شمله المطلق

Copyright © King Saud University